**الآليات المستخدمة في الرقابة المالية في عصر
الدولة الغزنوية
(282-351هـ/962-1186م)**

إعداد

أ. أحمد محمد عطيه الدمنهورى
باحث ماجستير فى قسم التاريخ
كلية الآداب-جامعة دمنهور

أ.د. إبراهيم محمد على مرجونة
أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية
قسم التاريخ - كلية الآداب-جامعة دمنهور

د. ناصر محمد بسيونى كحيل
مدرس التاريخ والحضارة الإسلامية
قسم العلوم الاجتماعية - كلية التربية - جامعة دمنهور

**دورية الانسانيات - كلية الآداب - جامعة دمنهور -
العدد (65) - الجزء الثانى - 2025**

الآليات المستخدمة في الرقابة المالية في عصر الدولة الغزنوية

(282.351 هـ / 1186.962 م)

أ. أحمد محمد عطيه الدمنهورى

أ.د. إبراهيم محمد على مرجونة

د. ناصر محمد بسيونى كحيل

الملخص

الملخص: تناول الباحث في هذه الدراسة الآليات التي استخدمتها الدولة الغزنوية في مجال الرقابة المالية، و قد حاول الباحث التعرض لهذا الموضوع التاريخي دون ميل أو تعصب، معتمداً في ذلك على المصادر الأصلية التي كانت قريبة من فترة الدراسة، معتمداً على المنهج التاريخي القائم على السرد و الوصف و التحليل و النقد للروايات التاريخية.

و قد شمل هذا البحث أربعة محاور رئيسة على النحو التالي:

أولاً: سن القوانين و إصدار المراسيم المنظمة لعملية الرقابة المالية للدولة الغزنوية، و الملزمة للعمل بها من خلال القائمين عليها و الموكلين بتطبيقها، و دور الرقابة الذاتية في ذلك.

ثانياً: القائمين بمراقبة الأسواق و التجارة الداخلية، و دور كل من السلطان و الوزراء و المحتسبين، و الضوابط المتبعة في الأسواق، و حماية التجارة الداخلية و إقتصاد الدولة، و شروط القائمين على مراقبتها.

ثالثاً: دور الدواوين في الرقابة المالية بالدولة الغزنوية من حيث أنواعها حسب إحتياجات الدولة، و دقة محاسبتها، و كفاءة القائمين عليها، و مطابقة ما دون في سجلاتها بالواقع.

رابعاً: العقوبات التي فرضتها الدولة الغزنوية على المخالفين مالياً، و أهمية هذه العقوبات على المستوى الإقتصادي، و أول من فرضها و طبقها، و أنواعها، و الأشخاص التي شملتهم العقوبات في الدولة الغزنوية.

Abstract

Mechanisms used in financial control in the era the Ghaznavid state (582-351)AH / 1186-962. (AD1186-962 AH/582-351)

Abstract: In this study, mechanisms used by the Ghaznavid state in the field of financial control. The researcher tried to address this historical topic without bias or prejudice, relying on the original sources that were close to the study period, relying on the historical method based on narration, description, analysis and criticism of historical narratives.

This research included four main axes as follows:

First: Enacting laws and issuing decrees regulating the financial control process of the Ghaznavid state, and obligating those in charge of it and those entrusted with its implementation to work with it, and the role of self-control in that.

Second: Those responsible for monitoring markets and internal trade, the role of the Sultan, ministers and inspectors, the controls followed in the markets, the protection of internal trade and the state's economy, and the conditions of those responsible for monitoring them.

Third: The role of the bureaus in financial control in the Ghaznavid state in terms of their types according to the needs of the state, the accuracy of their accounting, the efficiency of those in charge of them, and the conformity of what is recorded in their records with reality.

Fourth: The penalties imposed by the Ghaznavid state on financial violators, the importance of these penalties on the economic level, the first person to impose and implement them, their types, and the people included in the penalties in the Ghaznavid state.

المقدمة

الدولة الغزنوية هي إحدى الدول المستقلة في المشرق الإسلامي عن الخلافة العباسية (132هـ. 750م/656هـ/1258م) والتي امتازت بمواردها الطبيعية، كسعة أراضيها الخصبة و ثرواتها المعدنية، فضلاً عن غزارة مواردها المالية نتيجة الحملات الجهادية التي قامت بها و خاصة في عصر السلطان محمود بن سبكتكين (388 . 421هـ/1030.988م)، و التي توغل فيها بأراضي الهند فنشر الإسلام بها، و اتسعت رقعة دولته، و جمع ما لا يحصى من غنائم.

و لأهمية العامل المالى في الإنفاق على هذه الغزوات الحربية و تجهيزها، و انشاء مرافق الدولة و تقوية اقتصادها، اهتم سلاطين الدولة الغزنوية بالمال إهتماماً ملحوظاً، و ازدادت الحاجة إلى وسائل للمحافظة عليه، فاستخدموا الآليات التي تمكنهم من مراقبته و المحافظة على هذا المال من أيدي العابثين به، فاستعملوا نفس آليات دولة الخلافة العباسية مع تطويرها و تنظيمها بل و زادوا عليها حتى شهد لهم المؤرخون بتفوقهم على دولة الخلافة في ذلك.

أهمية الدراسة:

التعرف على تلك الوسائل و الآليات التي استخدمتها الدولة الغزنوية في مجال الرقابة المالية و كيف مكنتها تلك الآليات من المحافظة على هذه الموارد المالية المتكاثرة، و مراقبتها،

و التي اسهمت بدورها الكبير في رياتها و حضارتها، و هيبتهما بين الدول.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد كان اهتمام الباحثين في الدولة الغزنوية جوانبها العسكرية أو السياسية أو الإجتماعية أو الدينية تقريباً، فكان لا بد من إلقاء الضوء عن الجانب المالى الذى هو عصب هذه الدولة نظراً لكثرتة و توجيههم له في بناء دولتهم على كافة الأصعدة و إمطة اللثام عن هذه الآليات و الوسائل التي استخدموها حتى تمكنهم من هذه الرقابة المالية المحكمة و التي أتت بثمارها المرجوة.

أولاً: سن القوانين و اصدار المراسيم:

يعتبر ولى الأمر (الحاكم) مكلف من قبل الله تعالى بضبط و حماية المال العام بما له من سلطان و أجهزة مختلفة،

"و أن للجماعة بواسطة ممثليها من الحكام و أهل الشورى أن تنظم طريقة الإنتقاع بالمال، إذ المال و إن كان لله إلا أنه جعله لمنفعة الجماعة و القاعدة فى الإسلام أن كل ما ينسب

من الحقوق لله إنما هو لمنفعة الجماعة و هي التي تشرف عليه دون الأفراد (1) فيجوز للدولة التدخل فى الحياة الإقتصادية و إتخاذ ما تحقق به مصالح الناس فى أمور معاشهم كتنظيم بعض المهن ووضع اللوائح المنظمة لبعض القطاعات كالزراعة و الصناعة ووضع القواعد العامة للتصدير و الإستيراد و المراقبة عليها و غير ذلك (2) فمن الآليات المستخدمة فى الرقابة المالية: 1. سن القوانين و إصدار المراسيم و تحتاج القوانين و سنها و المراسيم و إصدارها إلى:

أ. الجهة القائمة على إصدار قوانين الرقابة. ب. الجهة القائمة على تنفيذ هذه القوانين (3) مع توافر عامل الإعتداد بالوازع الدينى باستشعار المسلم رقابة الله تعالى فى كل تصرف من تصرفاته و مسئوليته عنه أمام الله، " بعكس ما هو سائد فى النظم الإقتصادية الوضعية حيث لا تهتم بل ينكر بعضها الوازع الدينى فى توجيه النشاط الإقتصادى، و يبدو أثر ذلك فى محاولة الكثيرين فى ظل هذه النظم من التهرب من التزاماتهم أو الإنحراف بنشاطهم كلما غفلت عين الدولة أو عجزت أجهزتها عن رقابتهم و مساءلتهم (4) و هذه العقيدة هى الموجهة للإنسان المسلم أن يكون مراقباً مالياً على ناقص الأهلية بالحجز على بعض البالغين الموصوفين بالسفاهة، و الضعف و الجنون و أمثال ذلك، و من حقهم على المجتمع ضمان حقوقهم و ذلك بمنعهم من التصرف المباشر فى أموالهم دون أى إخلال بالإنتفاع الكامل بأموالهم عن طريق الوكلاء (5) يقول بن عابدين – رحمه الله – (الإنتفاع بالمال يعتبر فى كل شىء بما يصلح له و لا يجوز اهلاك شىء من المال بلا إنتفاع أصلاً) (6) و لما كانت الدولة الإسلامية الأولى و ما بعدها أدركت عظم أهمية وسيلة المال سنت القوانين و أصدرت المراسيم للحفاظ عليه و العمل على مراقبته و خاصة المال العام الذى هو وسيلة للنهوض بالدولة و مؤسساتها و لم تكن الدولة الغزنوية بدعاً فى ذلك بل كانوا مقلدين للخلفاء العباسيين و مقتبسين عنهم معظم نظمهم المالية و الإدارية و لكن بحكم استقلالهم عن الخلافة العباسية

1. عبد القادر عودة: المال و الحكم فى الإسلام، الدار السعودية للنشر و التوزيع، جدة، ط5، 1984، ص58.
2. محمد أحمد العسادر، د/فتحى أحمد عبد الكريم: النظام الإقتصادى فى الإسلام مبادئه و أهدافه، مكتبة وهبة، القاهرة، 1977م، ص100.
3. فريدة حسنى طاهر: الرقابة على السلع و الأسعار فى الفقه الإسلامى، رسالة ماجستير بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2011م، ص6.
4. محمد شوقى الفنجري: ذاتية السياسة الإقتصادية الإسلامية و أهمية الإقتصاد الإسلامى، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1413هـ، 1993م، ص53.
5. عيسى أيوب البارونى: الرقابة المالية فى عهد الرسول و الخلفاء الراشدين، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا، 1986م، ص203.
6. بن عابدين (محمد أمين الشهير بابن عابدين، ت 252هـ): حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1421هـ، 2000م، ص3.

جددوها و طوروها و أظهروها بمظهر متميز (1) و ليس أدل على ذلك من إصدار السلطان محمود الغزنوي مرسوماً سلطانياً بمراقبة ممتلكات الدولة الغزنوية و بعض القائمين على ذلك من الكتاب و غيرهم, فقد ذكر المؤرخ البيهقي بأن السلطان محمود أمر الكتاب أن يسجلوا كل ممتلكات الدولة بالإضافة إلى ممتلكاتهم الخاصة و ذلك بسبب إتهامهم بالأنانية و حب الذات و عدم الإهتمام بمصالح الدولة ثم طلب الخواجة القوائم و قابلها بما سجله خازنو السلطان و مشرفو الدركاة و قدموها للسلطان صنفاً صنفاً,

و كانت أموالاً كثيرة لا تحصى من الذهب و الفضة و الملابس غير المخيطة, و غلمان الأتراك الممتازين و الخيول و النجائب الغالية, و كل شئ من أعظم ما تزدان به القصور و الدور السلطانية, فأعجب السلطان بها أيما إعجاب و قال إن الخواجة رجل خالي الوفاض فلم لا يأخذ هذه الأموال لنفسه؟ ثم أمر عبدوس أن يحمل إليه عشرة آلاف من الدنانير و خمسمائة ألف درهم و عشرة من خيرة الغلمان الأتراك و خمسة من الخيل الخاصة و بغلتين مسرجتين و عشرًا من النجائب (2) و ربما تمتد صلاحيات هذه المراسيم السلطانية في الدولة الغزنوية إلى بعض الوزراء فيلاحظ أيضاً أن الوزير الميمندى أثناء عودته للوزارة مرة ثانية في عهد السلطان مسعود بن محمود سنة (422هـ/1031م) قام بهذه الفاعلية في إعادة تنظيم الأمور المالية بدقة و محاسبة العمال في الأقاليم (3) و كان الوزير الميمندى مشهوراً بالفصاحة و العلم, و كان حريصاً على تدوين المراسيم و المكاتبات باللغة العربية إلا عن ضرورة (4)

وكانت مؤسسة الوزارة في الدولة الغزنوية متطورة إلى الحد الذي كان فيه الوزير صانعاً للقرار السياسى و منظماً لمرافق الدولة الإقتصادية (5)

2. القائمين بمراقبة الأسواق و التجارة الداخلية :

الملاحظ في عصر الدولة العباسية أن المركز المالى كان قوياً و عليه فقد ازداد ميل الخلفاء إلى الترف و الرخاء فاستتابوا من يقوم مقامهم فى مباشرة الأموال و استحدثوا منصب الوزارة و الحسبة و غيرهما و تفرعت المناصب و تشعبت على مقتضيات الأحوال ثم دخلت كل دولة من دول الإسلام مصالح إقتضتها أحوالها (6)

1. عبد الكريم حتاملة: الإدارة المالية للدولة الغزنوية فى عهد السلطان محمود وولده مسعود (432388هـ/1040998م) مجلة جامعة الإمام, م3, العدد الأول, شوال 1427هـ, جامعة مؤتة, قسم التاريخ, الأردن, ص65.
2. البيهقي (أبو الفضل محمد بن حسين البيهقي, ت470هـ/1092م) تاريخ البيهقي, ترجمة يحيى الخشاب, صادق نشأت, دار النهضة العربية, بيروت, 1982م, ص168.
3. عبد الكريم حتاملة: الإدارة المالية للدولة الغزنوية, ص89.
4. إبراهيم محمد سليمان: التربية و التعليم فى الدولة الغزنوية, (351هـ/582م . 962هـ/1186م), رسالة ماجستير, كلية التربية, قسم أصول التربية, جامعة المنصورة, 1987م, ص73.
5. أحمد الجوارنة: طبيعة الوزارة فى عهد الدولة الغزنوية (338هـ . 998م/432هـ/1040م), مجلة أبحاث اليرموك, سلسلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية, مجلد10, عدد3, 1994م, جامعة اليرموك, أربد, الأردن, ص48.
6. على كاظم حسين: الرقابة المالية فى الإسلام, كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة, العدد الثانى و العشرون, 2009, ص255.

و من هذه الدول الدولة الغزنوية و التى أدرك سلاطينها كما أدرك خلفاء الدولة العباسية من قبل أهمية الموارد المالية فاعتنى الخلفاء بها و ربطوا بينها و بين الخراج و موعد جبايته و كذا الجزية و تسجيل أسماء أهل الذمة و تعيين عمال لذلك, كذلك أوجد الخلفاء ضرائب المكوس بهدف حماية التجارة الداخلية من المنافسة الخارجية, و تعيين موظفين لها, و هى أشبه بالضرائب الجمركية فى وقتنا الحالى (1) و التجارة الداخلية مركزها الأسواق.

هذا و لقد لقيت السوق (2) من التشريعات الإسلامية ما يضمن لها الإستقرار و عدالة الأسعار فيها لتكون ميداناً كريماً للتنافس الشريف تزدهر فيها التجارة, و يجد فيها أرباب الحاجات حوائجهم, و الواقع شهد أن استقرار السوق يحتاج لضوابط و تشريعات تحكم نظام التعامل فيها و تضمن العدالة للمتعاملين, و يشهد أيضاً أن زيادة الإنتاج غير كاف لوصول السلع للمستهلك بقيمتها , و غير ذلك من التصرفات التى تؤدى إلى رفع السعر و إضطراب السوق و تؤثر على المستهلك تأثيراً مباشراً (3) و لقد نظم الإسلام السوق و جعل حريتها منظمة بقواعد الشريعة التى تمثل شرط للمنتج فلا يدخل هذه السوق سلع محرمة كالخمر و لحم الخنزير و منع الإحتكار و الغرر و ألا يبيع الرجل على بيع أخيه و لا يسم على سومه و منع تحديد الأسعار من السلطة إلا لمصلحة عامة دونما ظلم أو جور أو أخذ مال أحد بلا سبب شرعى (4)

كما أن من واجب الدولة أيضاً توفير الأمن لقطاع الأسواق و التجارة الداخلية حتى يتمكن الناس من ممارسة أسباب معاشهم, و ليس أدل على ذلك مما قام به السلطان محمود الغزنوى من القضاء على قطاع الطرق الذين كانوا يخيفون السبيل فى بلاد الغور فأهم السلطان شأنهم و قرر محاربتهم.

1. فوزية محمد العليمات: مالية الدول الإسلامية أيام العباسيين: الموارد و النفقات فى الفترة (232هـ/846م . 334هـ/945م) ماجستير تاريخ, كلية الآداب, جامعة اليرموك, الأردن, 2004م, ص218.
2. السوق: الموضع الذى يجلب إليه المتاع و السلع للبيع و الإبتيع والجمع (أسواق): مجموعة مؤلفين: المعجم الوجيز, إصدار مجمع اللغة العربية, 1418هـ / 1997م, ص 229 0
3. محمد محمد أبو سيد أحمد: حماية المستهلك فى الفقه الإسلامى, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط1, 1425هـ, 2004م, ص111.
4. منال منصور: تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى فى الإسلام, الملتقى الدولى الأول حول الإقتصاد الإسلامى واقع و رهانات, 22/2/2011م, وزارة التعليم العالى, جامعة غرداية . الجزائر, ص16, 17.

و القضاء عليهم فجهز الجيش و توجه إليهم بعد أن كثر فيهم المفسدون و قطاع الطرق و أبادهم قتلاً و أسراً و كان من ضمن الأسرى زعيمهم ابن سورى و كان ذلك فى عام (401هـ/1011م) (1) و من هنا نرى أن السلطان هو المسئول الأول عن تهيئة أسباب استقرار التجارة الداخلية و إقامة الأسواق لذلك و أن يتدخل بشخصه فى حل ما يطرأ من أزمات, ففى عهد السلطان إبراهيم الغزنوى (451 . 492هـ/ 1059 . 1099م) أغلق الخبازون متاجرهم و شح الخبز و اشتكى الناس, فأرسل السلطان إبراهيم فى إحضار الخبازين و سألهم عن سبب ذلك فأخبروه بأن التجار يشترون القمح ثم يقومون بتخزينه و لا يدعوا الخبازين يشترون منهم و يمنعوه من الشراء من الفلاحين مباشرة فأمر بإحضار خبازه الخاص و طرحه أرضاً و داسه فيل ثم شدوه إلى أنياب الفيل و طافوا به المدينة و رجع التجار عن فعلتهم (2) ثم يأتى دور وزراءهم من ورائهم فى هذا المجال, و لقد كانت اختصاصات الوزراء فى الحضارة العربية الإسلامية منصبه فى الإشراف على الأعمال الإدارية و المالية و العسكرية للدولة فكان من صلاحيات الوزير تعيين ولاة الأقاليم و عزلهم و الإشراف على إيرادات الدولة و مصروفاتها (3) و فى الدولة الغزنوية اعتبر الوزير يد السلطان المطلقة فى التنظيم و المتابعة و الإشراف على المشاريع الاقتصادية, و متابعة الإيرادات المالية و المشاركة فى القرار السياسى و العسكرى, لحضرة الدائم النشط و ممارساته سلطات واسعة متعددة كونه يمثل أعلى سلطة رسمية و أعظمها إحتراماً و تقديراً بعد السلطان مباشرة (4) فكان لهم الفضل فى حفظ مالية الدولة الغزنوية و أنظمتها و لهم باع طويل فى الإصلاح المالى و محاسبة العمال فى الأقاليم و رفع الظلم و الضرائب الفادحة و المهارة الفائقة و ضبط أمور السلطنة (5) و لا شك أن التجارة الداخلية و الأسواق مما يقع تحت سلطات الوزير و رقابته و مما قرره الفقهاء أنه على الإمام أو نائبه تصفح أحوال السوق فى معاملاتهم و اعتبار موازينهم و غشهم و مراعاة ما يسرى عليه أمورهم, و استتابة المخالفين و تحذيرهم بالعقوبة, و تعزيزهم على حسب ما يليق من التعزيز على قدر الجناية (6) كما كان لكل سوق مراقب يتبع المحتسب يتابع حركة البيع و الشراء, و لا يقبل عرض السلع المغشوشة أو التالفة و يمنع التلاعب فى الأسعار و يتابع صحة الموازين و المكييل (7)

1. الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي, ت 748هـ/1274م): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير و الأعلام, تحقيق: عمر عبد السلام التدمرى, ج27, ط2, دار الكتاب العربى, بيروت, لبنان, 1413هـ, 1993م, ص245.

2. نظام الملك (أبو على الحسن بن على بن اسحاق الطوسى الملقب بقوام الدين, نظام الملك, ت485هـ): سياسة نامه أوسير الملوك, ترجمة د/يوسف بكار, وزارة الثقافة الأردنية, عمان, 2012م, ص66.

3. الماوردى (أبو الحسن على بن محمد بن محمد حبيب البصرى البغدادى, الشهير بالماورودى, ت364هـ . 975/450هـ/1058م): الأحكام السلطانية و الولايات الدينية, القاهرة, 1397هـ, 1973م, ص27.

4- Tripathi. R.p: Some Aspects of Muslim Abminis Tration. (Allahabad,1978)

5. عبد الكريم حتملة: الإدارة المالية للدولة الغزنوية, ص88, 89. 6. ابن الأخوة (محمد بن محمد بن أحمد بن أبى زيد بن الأخوة القرشى, ت:729هـ): معالم القرية فى أحكام الحسبة, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1976م, ص27. الشيزرى (عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله أبو النجيب جلال الدين العنودى الشيزرى, ت:589هـ): نهاية الرتبة فى طلب الحسبة, تحقيق: د/السيد ناليز العرنينى, دار الثقافة, بيروت, ص14.

7. عصام الدين عبد الرؤف الفقى: الدول المستقلة فى المشرق الإسلامى منذ مسهل العصر العباسى حتى الغزو المغولى دراسة لدول آسيا الصغرى (الكومنولث الجديد) فى عصورها الإسلامية المزدهرة, دار الفكر العربى, القاهرة, 1420هـ, 1999م, ص68.

بل و يأمر المحتسب أهل الأسواق بكنسها . الأسواق – و تنظيفها من الأوساخ المجتمعة و غير ذلك مما يضر بالناس (1) و هذا أمر من المحتسب يدل على المحافظة على البيئة بل و جميع مناحى الحياة فى كافة التخصصات الدينية و المادية و السلوكية" و استخدم المحتسب نواباً إشتهروا بإسم الأعوان لمعاونته فى معرفة ما يجرى فى المجتمع من المخالفات كما إتخذ النقباء لحمل الأخبار إليه من مختلف البلاد. و تمتع المحتسب بسلطات خاصة، ففرض العقوبات التى تدرجت من النصح و الإرشاد إلى الجلد و الحبس و المصادرة و أشرف على تنفيذ هذه العقوبات دون الرجوع إلى القاضى أو صاحب الشرطة و صار له سجن ينزل به كل من أدانه بالحبس (2)

و من القائمين على مراقبة الأسواق و التجارة الداخلية (العاشر) و هو موظف معين لجباية المكوس و هى جمع مكس من يمكس إذا جنى مالاً، و المكس النقص و الإنتقاص من الثمن (3) و هى الضرائب التى تؤخذ على التجارات و السلع و تهدف إلى حماية التجارة الداخلية من المنافسة الأجنبية و ذلك بعد أن يفرض مبلغ معين من المال على البضائع الخارجية لتصحيح مساوية لقيمة البضائع الداخلية، و كان أول من وضعها الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما كتب إليه أبو موسى الأشعري قائلاً: إن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر فكتب له عمر خذ منهم كما يأخذون من تجار المسلمين (4) و حدد النصاب الذى تدفع عليه العشر مائتى درهم أو عشرين مثقالاً (5) تدفع مرة واحدة فى السنة و إن تكرر إنتقال التاجر لأكثر من مرة فى السنة فى البلد الواحد (6) و يشترط فى العاشر أن يكون مسلماً من أهل التقوى و الصلاح، و يلتزم بمقادير و نسب الضريبة و يخضع بدوره إلى المراقبة (7) و كانت تسانده قوة عسكرية لتحصيل الضرائب عامة، و الضرائب التى تفرض على البضائع المنقولة من ناحية إلى أخرى براً و بحراً، و قد أنشئت لجبايتها دور المكوس فى أماكن مختلفة و خاصة فى البر و البحر و النهر(8).

1. الماوردى: الرتبة فى طلب الحسبة، تحقيق: د/ أحمد جابر بدران، دار الرسالة، القاهرة، 1423هـ، 2002م، ص41.
2. محمد مصطفى زيادة، و آخرون: تاريخ الإسلام و مصر الإسلامية، طبعة وزارة التربية و التعليم، السنة الثالثة الإعدادية، مطابع جريدة الصباح، 1377هـ، 1958م، ص82.
3. ابن منظور (محمد بن مكرم بن منظور الإغريقى المصرى، ت711هـ): لسان العرب، ج6، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1968م، ص66، 65.
4. أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حنيفة الأنصارى، 113: 182هـ): الخراج، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، ص 145، 146.
5. نفسه: ص 133.
6. الفلقشندى: (أحمد بن على بن أحمد الغزالي ثم القاهرى، 821هـ/1418م): صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص459.
7. أبو يوسف: الخراج، ص143.
8. عبد الكريم حتاملة: الإدارة المالية للدولة الغزنوية، ص73.

3. دور الدواوين في الرقابة المالية بالدولة الغزنوية:

شكلت آليات الرقابة و المحاسبة المالية محوراً ثابتاً من محاور السياسة المالية في الدولة العباسية من خلال ما كانت تمتلكه من أجهزة و دواوين إدارية عالية الدقة و التنظيم تباشر من خلالها رقابة شاملة و مستمرة على المال العام قصد حمايته من الفساد و من مختلف أشكال النهب و الإختلاس و لقد إنحصر دور الجهازالوظيفي و الإداري في فرض و تفعيل القوانين الرقابية و المحاسبية في محاولة لمنع حالات التلاعب في مختلف نظم الجباية و الإنفاق, و لضمان كفاءة موظفي الدولة بما يقدمونه من أدوار ووظائف عن طريق تنفيذ الرقابة و تدقيق عمليات المحاسبة المنتظمة في السجلات و الدفاتر المالية, و التحقيق و المتابعة لكل ما يثبت بشأنه شبهة من شبهات الفساد المالي (1) و الدولة العباسية لم تكن بدعاً في ذلك بل هو التطور الطبيعي لما قامت به الخلافة الراشدة في عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما أنشأ بيت المال لاستدعاء الحاجة إليه من كثرة الإيرادات المالية للدولة الإسلامية الفتية نظراً للفتوحات و التوسعات التي كانت في عهده و كان بيت المال على هيئة دواوين فأنشئ ديوان الخراج لمعرفة ما يرد بيت المال و ما يفرض لكل مسلم من العطاء ثم ديوان العطاء للجنود ثم ديوان في كل ولاية ثم اكتمل بيت المال (2) و استمر النهج على ذلك في خلافة عثمان بن عفان و على بن أبى طالب رضى الله عنهما ثم جاءت الدولة الأموية المعروفة بكثرة فتوحاتها و كثرة أهل الذمة في عهدها و كان العمال يتشددون في تحصيل الجزية منهم (3) كما عرّب الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان الدواوين و التي كانت تكتب بالفارسية و منها ديوان الخراج و ديوان الجند و الإشراف عليهما بدقة لمنع الغش و التزوير كما قام عبد الملك بن مروان بإصدار دنانيره الذهبية لضمان الرقابة على سعر الصرف من قبل الخلافة و عمالها و استمرت الدولة العباسية على ذلك و خاصة بعد سيطرة المأمون على الخلافة حيث اكتمل في عهده الجهاز الإداري لديوان الرقابة المالية (4)

1. فؤاد طوهارة: إجراءات الدولة العباسية في تفعيل آليات الرقابة و المحاسبة المالية خلال العصر العباسي الأول، (232، 132هـ): مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مجلد5، عدد12 ديسمبر 2017م، جامعة 8ماي 1945م، ص 224، كاملة، الجزائر، ص234.
2. محمد كمال عطية: نظم محاسبية في الإسلام، ط2، منشأة الإسكندرية، 1983م، ص189، 190.
3. إبراهيم فؤاد أحمد على: الموارد المالية في الإسلام، دار الشرق العربي، القاهرة، 1968، 1969، ص309، 299.
4. على كاظم حسين: الرقابة المالية في الإسلام، ص256، 255.

و الديوان كلمة فارسية الأصل تعنى: السجل أو الدفتر, كما تطلق من باب المجاز على مكان حفظهما و هو كما عرفه الماوردى: موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال و الأموال و من يقوم عليها من الجيوش والعمال (1) و الرقابة على الدواوين من جهة القائمين عليها تسمى رقابة محاسبية حيث مراجعة الدفاتر و مدى مطابقتها للماليات المعتمدة و التأكد من سلامة الإجراءات المتبعة و تطبيق القوانين و كونها صرف فى وجهها الصحيح و اكتشاف الأخطاء الفنية أو الغش أو التزوير (2)

و كان من أهم هذه الدواوين (الخراج, الزمام و هو من أعظم النظم التى أدخلها الخليفة المهدي و هو يشبه الجهاز المركزى للمحاسبات, الجند, و الموالى و الغلمان و تسجل فيه أسماء موالى الخليفة و عبيده, الرسائل و هو ديوان عربى منذ نشأته, المظالم, الأحداث و الشرطة, الأكرية يشرف على القنوات و الترع و الجسور و شئون الرى (3) و بما أن الدولة الغزنوية امتداد للدولة العباسية و لا سيما فى نظمها السياسية و الإدارية فقد كان لها دواوينها الخاصة بها و التى تنظم بها شئونها الإدارية و منها:

1. ديوان العارض: و يختص بشئون الجيش, و نفقاته الحربية و أرزاق جنده, و من أهم القائمين على هذا الديوان, أبو القاسم كثير و كان فى عهد السلطان محمود الغزنوى, و أبو سهل الزوزنى و كان فى عهد السلطان مسعود, و أبو الفتح الرازى (4) و قد إعتد التنظيم العسكرى على الإقطاعات العسكرية التى عرفها الأتراك فى القرن الرابع الهجرى فكان الجيش الإسلامى فى الهند يتألف من حرس السلطان و جيش الحضرة, و الفرق الهندية ثم جيش المقطعين التى يجندونها كلما حدث إشتباك مسلح (5)

1. على كاظم حسين: الرقابة المالية فى الإسلام, ص255.

2. محمد خير العكام: الرقابة المالية, الجامعة الإفتراضية السورية, الجمهورية العربية السورية, 2018م, ص30.

3. أحمد الحفناوى: محاضرات فى تاريخ الحضارة الإسلامية, ج4, 1411هـ, 1991م, ص35, 36.

4. عصام عبد الرؤوف الفقى: الدول المستقلة فى المشرق الإسلامى, ص166.

5. حسن أحمد محمود: الإسلام و الحضارة العربية فى آسيا بين الفتحين العربى و التركى, الهيئة المصرية, القاهرة, 1968م,

. ديوان الرسائل: مهمته تحرير المراسيم ووثائق التولية، و العقود، و الرسائل الشرعية و السياسية، و كان صاحبه يحضر مجلس السلطان للتشاور فى شئون الدولة الداخلية و الخارجية، و من أشهر القائمين على هذا الديوان، أبو الفتح البستى، و أبو الفضل محمد بن حسين البيهقى، و أبو سهل الزوزنى، و أبو نصر مشكان، و الذى ظل يعمل فى هذا الديوان حتى عهد الرشيد الغزنوى(1) (2) و كان يعاون صاحب هذا الديوان مجموعة من الموظفين و الكتاب يمتازون بجودة الخط، و القدرة على التلخيص، و حسن عرض الموضوعات، و كان كاتب الديوان من أهم الكتاب، يقوم بحفظ المكاتبات الرسمية و كان عليه حفظ المنشورات فى سجل خاص ليسهل عليه حصرها (3)

3. ديوان الإستيفاء: يقوم صاحب هذا الديوان بحصر أموال الولاية، أو المناصب الكبرى، من واقع الأقرار الذى قدمه عند تولى منصبه بالأموال التى فى حوزته، و كان محمود الغزنوى يستخدم الشدة فى محاسبة عماله، و يوقع أشد العقوبة التى قد تصل إلى قطع اليد أو الجلد، و من الذين ردت أموالهم إلى خزينة الدولة سورى والى خراسان (4).

4. ديوان البريد: و كان له أهمية خاصة و يسمى صاحبه (صاحب البريد) و كان يشرف على مختلف أنحاء الدولة يوافق السلطان بالأخبار و الأحداث عن طريق أعوانه المنتشرين فى جميع الأقاليم الغزنوية و كانوا على هيئة تجار أو متصوفة و كان للبريد محطات مزودة بالجمال و راكبيها منتشرة على طول الطريق من بغداد حتى الصفد ماراً بطلوان و همذان و الرى و نيسابور، و بخارى و سمرقند كما عرفت الدولة الغزنوية ما يشبه الشفرة فى وقتنا الحالى و هو عبارة عن رموز ترمز لموضوع معين يعرفها صاحب البريد و لأهمية هذا الديوان كان لا يعهد به إلا إلى أناس مدربين تدريباً ممتازاً على معرفة السبل و الدروب و الأماكن و المدن، و أن يكون ذا سمعة طيبة لأن عليه يقوم صلاح الدولة و فسادها (5)

5. ديوان الخراج: و هو من مصادر الدخل فى الدولة الغزنوية عبارة عن مقدار من المال أو الحاصلات كما وجدت فى الدولة الغزنوية أيضاً الضريبة المفروضة على الأموال التجارية الصادرة و الواردة إلى الدولة الإسلامية، و كذلك فرضت على الدور و الحوانيت و الأسواق و كانت واردتها كبيرة، و كانت أصفهان و جرجان، تمولان خزائن الدولة بأموال كثيرة من ضرائب التجارة نظراً لإنتعاشها تجارياً، كذلك فرضت على المعادن المستخرجة من جوف الأرض و تقدر بالخمس و اهتم الغزنويون اهتماماً كبيراً بتحصيل تلك الضرائب على الموارد الزراعية و المعدنية و التجارية، و قد أخبر المؤرخ المعاصر لهذه الأحداث

العتبى بأن هؤلاء العمال المكلفين فى الحصول عليها كانت تساندهم قوة عسكرية و ذلك بتعيين حاكم قوى ليضبط الأمن كذلك أسندت الدولة مهمة تقدير الضريبة من الخراج إلى عمالها فى بعض الأحيان, و أن هؤلاء العمال كانوا يقطعون قسماً من هذه الضريبة كمرتبات لهم, فى حين يرى البيهقى بأن الجند منحوا براءات ليأخذوا الأموال بعنف, و ما يتبقى من الضريبة بعد جمعها ترسل إلى الأماكن و الفروع الإدارية فى الولايات و منها إلى الإدارة المركزية (6)

1. عبد الرشيد بن محمود بن سبكتكين: شمس دين الله و سيف الدولة, كان محبوباً فى عهد ابن أخيه السلطان مودود فى قلعة (ميدين) بطريق بست, و توفى مودود سنة 441هـ/1049م و خلفه ولد له فبقى خمسة أيام, و قصد بعض الناس القلعة فأخرجوا (عبد الرشيد) و بايعوه, و دخلوا معه غزنة و كان ضعيفاً قليل الحيلة فلم يطل عهده, قتله رئيس حجابيه. ابن الأثير: (عز الدين أبى الحسن بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى الجزرى, ت 606هـ): الكامل فى التاريخ, مطبعة المنيرية, 1357هـ, 1938م, (6/147).

6. ديوان الوكالات: و هذا الديوان المعنى بالإشراف على ممتلكات الأسرة المالكة و الإشراف على إدارة السلاطين و الأمراء و على الجانب المالى فى إدارة البيت الملكى من ضياع السلاطين التى كان يملكها السلطان نفسه أو الضياع التى تخص الأمراء, أو أفراد الأسرة الغزنوية, أو كبار رجال الدولة, كما كانت تشمل أيضاً الممتلكات التى تمنح لبعض الوزراء, و تشمل أيضاً أراضى زراعية شاسعة تجارية (1) و كان للوزير أحمد عبد الصمد فى عهد السلطان مسعود الغزنوى أحكام سيطرته على حكومة الدولة المركزية باسطاً نفوذاً واسعاً على تلك الإدارات الحكومية و كذلك أصحاب الدواوين و الكتاب و بيت المال (2) كما كان للوزير فى الدولة الغزنوية حق الإشراف على ديوان العارض و مشاركة القائم عليه فى إتخاذ القرارات العسكرية و الشؤون الحربية بل و المشاركة فى إختيار أكفأ الرجال لتولى منصب العارض (قائد الجيش) (3) و لم يكن القائمين على الدواوين فى الدولة الغزنوية بمعزل عن الرقابة و المحاسبة و العزل و العقاب رغم مكانتهم من السلطان و لا سيما ديوان العارض أو قادة الجيوش فأبو سهل الزوزنى كان له نفوذ كبير فى عهد السلطان مسعود وزاد نفوذه فى الدولة و استغل هذا النفوذ فى مصادرة أموال الناس, و قتل الوزير حسنك و كثرة الشكاوى ضده, فعزله السلطان مسعود و صادر أمواله, و عهد إلى

أبى فتح الرازى بقيادة الجيش (4)

2. أحمد أمين: ضحى الإسلام, ج3, مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر, القاهرة, ط1, 1931م, ص166, 156.

3. إبراهيم محمد على سليمان: التربية و التعليم فى الدولة الغزنوية, ص58.

4. عصام عبد الرؤوف الفقى: الدول الإسلامية المستقلة, ص167.

و هذا يدل على مدى نزاهة سلاطين الدولة الغزنوية فى محاسبة موظفيها مهما بلغت مناصبهم فى الدولة أو مدى قربهم من السلطان نفسه, و إنزال أشد العقوبات عليهم و على غيرهم ممن ولى أموراً مالية ثم خالف فيها بدون وجه حق و هذا هو الحديث الذى يليه

4. العقوبات التى فرضتها الدولة الغزنوية على المخالفين مالياً:

تقوم العقوبات فى الدولة الغزنوية على المستوى الإقتصادى بسد الفجوات الأمنية المتعلقة بالسوق التجارى, بإعتبارها مسألة تؤثر فى مسار الدولة و كيانها خاصة وقت الفوضى و غلاء الأسعار. هذه الإجراءات السريعة من المراقبة و التنفيذ الفورى للعقوبات تأتى تحت قيادة السلطان مباشرة أو من المحتسب الذى يتم إختياره عن طريق السلطان الغزنوى بعد مراقبة و فحص لسجلاته لأن مهام المحتسب من ركائز السلطة و معبرة عنها و كان ينشر عيونه داخل الأورقة و الوكالات التجارية لمتابعة الحالة الأمنية بصفة يومية (5) و لقد أقرت الشريعة الإسلامية جرم الإعتداء على المال العام و الجريمة هى محذورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزيز, و جرائم التعزيز كما قال الفقهاء (كل معصية لا حد فيها و لا كفارة) (6) و اختلف الفقهاء فى إقامة حد السرقة لسارق المال العام لوجود شبهة مسقطه لعقوبة القطع فى سرقة المال العام و القاعدة الفقهيية التى وضعها رسول الله صلى الله عليه و سلم فى درء عقوبات الحدود عامة عند وجود شبهة لحديث (أدروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام

1. عبد الكريم حتامله: الإدارة المالية للدولة الغزنوية, ص68.

2. الجوارنة: طبعة الوزارة فى عهد الدولة الغزنوية, ص60.

3. الجوارنة: طبعة الوزارة فى عهد الدولة الغزنوية, ص79.

4. عصام الفقى: الدول الإسلامية المستقلة, ص248.

5. ف . هايد: تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى, ترجمة: أحمد رضا, الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1985, ص191.

6. الخطيب الشربيني (شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني, ت 977هـ): معنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج, ج4, دار المعرفة, بيروت, 1425هـ, كتاب الأشربة و التعازير, ص32.

أن يخطئ فى العفو خير من أن يخطئ فى العقوبة (1) و عقوبة التعزير يرجع إلى القاضى أمر تقديرها بما يتناسب مع ظروف الجريمة و قد ذهب جمهور العلماء إلى عدم قطع يد السارق لبيت المال أو الغنيمة أو مال الوقف لوجود شبهة أن لكل مسلم حقاً فى بيت المال و المرافق العامة و لكن يعزر بتعزير مال أو حبس أو عزل (2) و ليس أدل على ذلك بما فعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه و هو مقاسمته للولاة أموالهم عند انتهاء أعمالهم و لا سيما إذا عجزوا عن إثبات مصادر الزيادة على ثرواتهم فكان يحصى أموال كل والى قبل مباشرة أعماله ثم يفحص ما يطرأ على دخل هذا الوالى من حين إلى آخر سواء أثناء مدة الولاية أو بعدها و كان ممن استدعاهم الخليفة إليه لمقاسمته أبو هريرة رضى الله عنه عامله على البحرين, و عمرو بن العاص عامله على مصر (3) و سار بقية الخلفاء الراشدين على هذا المنهاج ثم جاءت الدولة الأموية و عندما تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة تولى بنفسه الإشراف على أعمال الأمصار و محاسبة الولاة عن موارد الدولة و أوجه إنفاقها و مدى توفر عنصر الترشيح فى الإنفاق, إضافة إلى تقييم كفاءة الأشخاص القائمين على الأمور المالية العامة للمسلمين, إلا أنه فى نهاية عصر الدولة الأموية بدأ الطمع و الإستبداد يدب بعمال الجباية, إضطر الخلفاء إلى محاسبة العمال عند عزلهم و استخراج الأموال التى ما زالت بحوزتهم و هو ما أطلق عليه الإستخراج (4) و فى الدولة العباسية ظهرت خيانة بعض موظفى الدولة فامتدت أيديهم إلى أموال الدولة عن طريق النهب و الإختلاس و كان ذلك أحد أسباب ظهور المصادرات و التى تهدف إلى إعادة جميع أموال و ممتلكات بعض الموظفين إلى بيت المال و من هذه المصادرات و العقوبات مصادرة المنصور لخالد بن برمك, و فى عهد الواثق صادر عدد من الكتاب (5) و فى الدولة الغزنوية فوض السلطان محمود الغزنوى الوزير أحمد بن حسن الميمندى فى مهمات الإمارة و أمره بمحاسبات العمال و مطالبتهم بما صار فى ذمهم من الأموال محكماً فى الحل و العقد مخيراً بين الأخذ و الرد (6) و كان السلطان محمود الغزنوى يستخدم الشدة فى المحاسبة كالضرب بالسياط و قطع الأيدي و الأرجل و التعذيب (7) كما كانت مصادرة الأموال و الأملاك من العقوبات الصارمة فى الدولة الغزنوية التى تفرض على الأشخاص الذين اتهموا بالخيانة و الرشوة و ما يحصلون عليه من أموال بغير وجه حق و لم تكن الشخصيات المرموقة فى الدولة بمنأى عن هذه العقوبة و منهم الوزير أبو العباس الفضل بن أحمد الإسفرائينى و كان وزيراً مفوضاً للبلاط الغزنوى من سنة (401.387هـ/1011.998م) و تعسف فى الجباية على أهل خراسان فإتهمه السلطان محمود الغزنوى بما اقتطعه و ضيعه فتم حبسه و صودرت أمواله, كما تعرض أيضاً

للمصادرة والعزل كل من: أحمد بن حسين ميكال حسنك. و الوزير أحمد بن عبد الصمد و في أحسن الأحوال كان الفرد يتخلص من الحبس بدفع فدية لقاء ذلك و قد قدرت الفدية بأخذ ثلثمائة ألف دينار (8) فقد كان مقياس الأداء الوظيفي و تقييم أداء الموظف أو العامل يبنى على مدى أمانته عامة و ما استخلف فيه من ماليات الدولة خاصة و على أساس ذلك عند المحاسبة يستمر العامل في مكانه أو يعزل.

1. الترمذى (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى، ت279هـ): سنن الترمذى و هو الجامع الكبير، ج4/33، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، 1395 هـ، 1975م، أبواب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود، ص1424.
2. أماني فوزي السيد حمودة: حماية المال العام بالدولة الحديثة في ضوء الشريعة الإسلامية، جامعة القصيم، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، قسم الأنظمة، 1437هـ، 2016م، ص31.
3. إبراهيم محمد على مرجونة: تاريخ وسيط إسلامي. أوروبي، ج1، إسلامي، د.ت، ص55.
4. شوقي عبده الساهي: مراقبة الموازنة العامة للدولة في ضوء الشريعة الإسلامية، مطبعة حسان، القاهرة، 1983م، ص160.
5. طائف كمال الأزهرى: الشؤون المالية لدار الخلافة العباسية في العصر العباسي الأول، و كيف تأثرت بالعمران و السياسة (232.132هـ/848.749م) كلية الآداب، جامعة حلوان، ص471.
6. العتبي (أبو النصر محمد بن عبد الجبار العتبي، ت427هـ/1036م): الميمني، ج2، تحقيق: احسان ذنون عبد اللطيف الثامري، دار الطليعة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ، 2004م، ص169.
7. البيهقي: تاريخ البيهقي، ص136.
8. عبد الكريم حتاملة: الإدارة المالية للدولة الغزنوية، ص69.

الخاتمة

و فى الختام توصلت الدراسة إلى عدة نتائج:

:: كانت الرقابة فى عصر صدر الإسلام الأول و الخلفاء الراشدين ذاتية لإعتمادها على الوازع الدينى فلما كثرت الموارد المالية نتيجة الفتوحات و قلة الوازع الدينى تطلب الأمر وجود آليات رقابية لتناسب المراحل المتلاحقة للدولة الإسلامية و خاصة فى الجوانب المالية، فوضعت اللوائح المنظمة لذلك فى عصرى الدولة الأموية و الدولة العباسية و استغادت بذلك الدول المستقلة فى المشرق و على رأسها الدولة الغزنوية التى سنت القوانين و أصدرت المراسيم كآليات للرقابة المالية، فجددوا ما سبق و طوروه و تفوقوا عن سبقوهم.

:: اهتم الغزنويون بمراقبة الأسواق و تشجيع التجارة الداخلية، فنظموها و راقبوا أسعارها و ضبطوا تحركاتها، و كان على رأس هذا العمل الرقابى السلطان نفسه و نائبه الوزير، و المحتسب ذلك العنصر الإيجابى المباشر لمراقبة الأسواق و التجارة، و الذى توصى الدراسة بعودته فى العصر الحالى بشروطه التى تحقق القيام بدوره.

:: كما استخدم الغزنويون الدواوين المتخصصة كآلية رقابية لكل ما تمتلكه الدولة فى كافة مجالاتها، و كانت غاية فى الدقة و التنظيم و المتابعة و التحقيق لكل من يثبت بشأنه شبهة من شبهات الفساد المالى عن طريق الرقابة و المراجعة و المطابقة للماليات المعتمدة، و أن العقوبة تنال أى مخالف من القائمين عليها مهما كان وضعه فى الدولة أو قربه من السلطان الغزنوى نفسه.

:: كانت العقوبات التى فرضتها الدولة الغزنوية على المخالفين مادياً أليمة و قاسية حتى أن وزراء الدولة الغزنوية فما دونهم من المتهمين مالياً لم يسلموا منها، و كان تقييم أداء الموظف أو العامل مرهون بأمانته و ما استخلف عليه من ماليات الدولة، و على أساس المراقبة و المحاسبة يستمر العامل فى عمله أو يعزل و من هذا يتضح لنا أن الرقابة المالية بآلياتها الأصيلة منها و المتجددة مبدأً إسلامى و متطلب إنسانى لا غنى عنه فى كل عصر و مصر.

قائمة المصادر و المراجع

1. ابن الأثير (عز الدين أبي الحسن على بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، ت609هـ): الكامل في التاريخ ، مطبعة المنيرية، 1357هـ، 1938م.
2. ابن الأخوة (محمد بن محمد بن أحمد بن أبي زيد بن الأخوة القرشي، ت729هـ): معالم القرية في أحكام الحسبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976م.
3. البيهقي (أبو الفضل محمد بن حسين البيهقي، ت470هـ، 1092م): تاريخ البيهقي، ترجمة: يحيى الخشاب، صادق نشأت، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.
4. الترمذى (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى، ت279هـ): سنن الترمذى و هو الجامع الكبير، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، 1395هـ، 1975م
5. الخطيب الشربيني (شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني، ت977هـ): مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج، دار المعرفة، بيروت، 1425هـ.
6. الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت748هـ/1274م): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير و الأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1413هـ، 1993م.
7. الشيزرى (عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله أبو النجيب جلال الدين العدوى الشيزرى، ت589هـ): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: د/ السيد الباز العرينى، دار الثقافة، بيروت.
8. العتبي (أبو نصر محمد بن عبد الجبار العتبي، ت427هـ/1036م): اليميني، تحقيق: إحسان ذنون عبد اللطيف الثامري، دار الطليعة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ، 2004م.
9. ابن عابدين (محمد أمين الشهير بإبن عابدين، ت252هـ): حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1421هـ، 2000م.
10. القلقشندي (أحمد بن على بن أحمد الفزاري ثم القاهري، ت821هـ، 1418م): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
11. الماوردي (أبو الحسن على بن محمد بن محمد حبيب البصرى البغدادى، الشهير بالماوردي، 364هـ . 975م/450هـ . 1058م): الأحكام السلطانية و الولايات الدينية، القاهرة، 1397هـ، 1973م.

12. : الرتبة في طلب الحسبة, تحقيق: د/أحمد جابر بدران,
دار الرسالة, القاهرة, 1423هـ, 2002م.
13. ابن منظور (محمد بن مكرم بن منظور الإغريقي المصري, ت 711هـ): لسان العرب,
دار صادر, بيروت, لبنان, الطبعة الأولى, 1968م.
14. نظام الملك (أبو على الحسن بن على بن إسحاق الطوسى الملقب بقوام الدين, نظام
الملك, ت 485هـ): سياسة نامه أوسير الملوك, ترجمة: د/ يوسف بكار, وزارة
الثقافة الأردنية, عمان, 2012م.
15. أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حنبل الأنصارى, 113:182هـ):
الخراج, تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد, سعد حسن محمد, المكتبة الأزهرية
للتراث.
16. ابراهيم فؤاد أحمد على: الموارد المالية في الإسلام, دار الشرق العربى, القاهرة,
1968.1969م.
17. ابراهيم محمد على مرجونة: تاريخ وسيط (اسلامى - أوربى), ج 1, اسلامى, د.ت.
18. أحمد الحفناوى: محاضرات في تاريخ الحضارة الإسلامية, (4), 1411هـ, 1991م.
19. أحمد أمين: ضحى الإسلام, مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر, القاهرة, ط 1,
1931م.
20. أمانى فوزى السيد حمودة: حماية المال العام بالدولة الحديثة في ضوء الشريعة
الإسلامية, جامعة القصيم, كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية, قسم الأنظمة,
1437هـ, 2016م.
21. حسن أحمد محمود: الإسلام و الحضارة العربية في آسيا بين الفتحين العربى و
التركى, الهيئة المصرية, القاهرة, 1968م.
22. شوقى عبده الساهى: مراقبة الموازنة العامة للدولة في ضوء الشريعة الإسلامية,
مطبعة حسان, القاهرة, 1983م.
23. طائف كمال الأزهرى: الشئون المالية لدار الخلافة العباسية في العصر العباسى
الأول, و كيف تأثرت بالعمران و السياسة (232.132هـ/848.749) كلية
الآداب, جامعة حلوان.
24. عبد القادر عودة: المال و الحكم في الإسلام, الدار السعودية للنشر و التوزيع, جدة,
ط 5, 1984م.

25. عصام الدين عبد الرؤوف الفقى: الدول المستقلة في المشرق الإسلامى منذ مستهل العصر العباسى حتى الغزو المغولى دراسة لدول آسيا الصغرى (الكومنولث الجديد) في عصورها الإسلامية المزدهرة, دار الفكر العربى, القاهرة, 1420هـ, 1999م.
26. عيسى أيوب البارونى: الرقابة المالية في عهد الرسول و الخلفاء الراشدين, جمعية الدعوة الإسلامية العالمية, طرابلس, ليبيا, 1986م.
27. مجموعة مؤلفين: المعجم الوجيز, مجمع اللغة العربية, 1418هـ/1997م).
28. محمد أحمد العساد, فتحى أحمد عبد الكريم: النظام الإقتصادى في الإسلام, مبادئه, أهدافه, مكتبة وهبه, القاهرة, 1977م.
29. محمد خير العكام: الرقابة المالية, الجامعة الافتراضية السورية, الجمهورية العربية السورية, 2018م.
30. محمد شوقى الفنجري: ذاتية السياسة الإقتصادية الإسلامية, و أهمية الإقتصاد الإسلامى, المجلس الأعلى للشئون الإسلامية, 1413هـ, 1993م.
31. محمد كمال عطية: أنظم محاسبية في الإسلام, ط2, منشأة الإسكندرية, 1983م.
32. محمد مصطفى زيادة, و آخرون: تاريخ الإسلام و مصر الإسلامية, طبعة وزارة التربية و التعليم, السنة الثالثة الإعدادية, مطابع جريدة الصباح, 1377هـ, 1958م.
33. محمد محمد أبو سيد أحمد: حماية المستهلك في الفقه الإسلامى, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط1, 1425هـ, 2000م.
34. منال منصور: تدخل الدولة في النشاط الإقتصادى في الإسلام, الملتقى الدولى الأول حول الإقتصاد الإسلامى واقع و رهانات 23/2/2011م, وزارة التربية و التعليم العالى, جامعة غرداية, الجزائر.
35. ف.هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى, ترجمة: أحمد رضا, الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1985م.
36. ابراهيم محمد على سليمان: التربية و التعليم في الدولة الغزنوية (582.351هـ/1186.962م), رسالة ماجستير, كلية التربية, قسم أصول التربية, جامعة المنصورة, 1978م.
37. فريدة حسنى طه طاهر: الرقابة على السلع و الأسعار في الفقه الإسلامى, رسالة ماجستير بكلية الدراسات العليا, جامعة النجاح الوطنية, نابلس, فلسطين, 2011م.

38. فوزية محمد المسلم العليمات: مالية الدولة الإسلامية أيام العباسيين: الموارد و النفقات في الفترة (232هـ/846م/334هـ/945م) ماجستير تاريخ, كلية الآداب, جامعة اليرموك, الأردن, 2004م.
39. أحمد الجوارنة: طبعة الوزارة في عهد الدولة الغزنوية(338هـ. 998م/432هـ. 1040م), مجلة أبحاث اليرموك, سلسلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية, مجلد10, عدد3, 1994م, جامعة اليرموك, أربد, الأردن.
40. عبد الكريم حتاملة: الإدارة المالية للدولة الغزنوية في عهد السلطان محمود وولده مسعود (432.388هـ/1040.998م) مجلة جامعة الإمام, م3, العدد الأول, شوال 1427هـ, جامعة مؤتة, قسم التاريخ الأردن.
41. على كاظم حسين: الرقابة المالية في الإسلام, مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة, العدد الثاني و العشرون, 2009م.
42. فؤاد طوهارة: إجراءات الدولة العباسية في تفعيل آليات الرقابة و المحاسبة المالية خلال العصر العباسي الأول(232.132هـ) مجلة الحكمة للدراسات التاريخية, مجلد5, عدد 11ديسمبر 2017م, جامعة 8ماي 1945م, قالمة, الجزائر.
- 43- Tripathi. Rp:some A spects Of muslim Adminis Tration.(Allahabad, 1978).